مراجعات في الدرس الصرفي: مَثَلٌ من أفعالِ الزيادات

Reviews in the morphological lesson: An example of the verbs of additions (Afʿāl al-ziyādāt)

محمد حمدان الرقب*

Mohammad Hamdan Alreqeb

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي - قطر

Ministry of Education and Higher Education - Qatar

mohammadreqab@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2024/06/12 - تاريخ القبول: 2024/07/08 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

يرصدُ هذا البحث الأبنية الصرفيّة في الأفعال المزيدة، ومعانيها المتعدّدة. ويقدّم بعد إعادة قراءة للتراث الصرفيّ في الموضوع المذكور رؤية يحسبها جديدة، مستعينا ببعض الملحوظات التي تكوّنت في هذه القراءة، مثل التوقّف قليلًا عند مفهوم التّرادف في اللغة، وفي الصرف تحديدًا، مبتدئًا بالإبانة عن بعضِ سمات اللغة العربيّة، ودور الاقتصاد اللغويّ في توليد المعاني غير المتناهية من مبانٍ صرفيّة محدودة. ويتوقّف البحث عند مصطلح التّعدية في الصّرف، ويحاول أن يحلّله، ويقدّم بديلا ملائمًا له، بالاستئناس بأقوال بعض أقوال علماء الصّرف في التّراث العربيّ الأصيل. ويتأمّل البحث بشيء من العمق قاعدة ابن جنّي في المبنى والمعنى، ويرى أنّها قاعدة، وإن كانت صحيحة، غيرُ مطّردة. ويلحظ البحث أنّ ثمة معانيَ صرفيّة لم يضبطها الصرفيون، ونصّوا على ذلك، في بعض أفعال الزيادات، مثل: (أفعلَ)، و(افتعل)، و(استفعل).

الكلمات المفتاحية: الصرف العربي؛ الأفعال المزيدة؛ الترادف؛ المشترك الصرفيّ؛ الأبنية الصرفيّة.

* المؤلف المراسل: محمد حمدان الرقب

Abstract

This research monitors the morphological structures of the augmented verbs, and their multiple meanings. After a re-reading of the morphological heritage on the topic, he presents a new vision, with the help of some of the observations formed in this study. Such as stopping a little at the concept of synonymy in language, and in morphology in particular, beginning with showing some features of the Arabic language, and the role of linguistic economy in generating infinite meanings from limited morphological buildings. The research stops at the term transgression in morphology, tries to analyze it, and presents an appropriate alternative to it, by benefiting from the sayings of some morphological scholars in the Arab heritage. The research contemplates in some depth the rule of Ibn Jinni in the structure and meaning, and sees that it is a rule, even if it is correct, it is not steady. The research notes that there are morphological meanings that the morphologists did not control, and they stipulated that, in some verbs of additions, such as: 'afʿala wa iftaʿala wa istafʿala.

Key words: Arabic morphology; Verbs of additions (Afʿāl al-ziyādāt); synonymy; morphological common; morphological structures.

- مقدّمة

يشيرُ مصطلح الاقتصادِ اللغويّ إلى أنّ اللغةَ نزّاعةٌ إلى تحمّلِ معانٍ متعدّدة انطلاقًا من مبانٍ محدودةٍ، وقد ذكر بيير غيرو (Pierre Guiraud) أنّ الاقتصادَ في الكلامِ متّصل بشرط الجهدِ الأقلّ[1]، وهذا المبدأ قد يُفضي إلى إشكاليّة تعدّد المعنى في المبنى الواحدِ ولا محدّد للمعنى المتعيّن إلّا السّياق[2].

ولعلّ الصّرف العربيّ قائمٌ في كذا مبحث من مباحثه على الاحتكام إلى السّياق، ومن هذه المباحث معاني الأفعال المزيدة، فقد بحث النحاة والصرفيون في هذه المسألة قديمًا وحديثًا، وحاولوا أن يستقصوا المعاني الناتجة عن هذه الأفعال المزيدة بالنظر إلى دلالاتها المتعددة.

وباستثناء أحوالٍ وجيهةٍ لا يمكن فصلُ الصّرف عن المستويات اللسانيّة الأخرى؛ إذْ كثيرٌ من المباحثِ الصّرفيّة تتشابكُ مع المستويات الأخرى النّحويّة والدّلاليّة، بخلاف بعضِ الدّراسات التي تحاولُ فصلَ الصّرف عن النّحو مَثَلا[3].

ومبحث الأفعالِ المزيدةِ في الصّرف العربيّ ليس ببدعٍ من هذا الذي نتحدّث عنه، وبناءً عليه فإنّه ينبغي الاحتكام إلى السّياق الذي وردت فيه الأبنية الصرفيّة الخاصّة بالأفعال المزيدة ابتغاءَ تحديدِ معانيها الصّرفيّة.

وينظرُ البحث إلى معاني الزيادات من منطلق صرفيّ دلاليّ، ينشد سبر المباني الأبنية الصرفيّة لا سيّما المتشابهة منها. ويصدرُ البحثُ عن رأيٍ قد يكونُ له مؤيّدٌ في أثناء معالجته هذا الموضوع، يتمثّل في أنّ التّرادف في اللغة غير موجود، ولا يردُ إلا على سبيلِ المصاقبة أو المشابهة التي لا تخفي، بعد تدقيق وتقليب، ظلالًا دلاليّةً تفصل بينها، متبنّيًا رأي بعضِ اللغويين العرب الأقدمين ممن أنكروا التّرادف، أمثال ابن الأعرابيّ (ت231 ه)، والمبرد (ت286 ه)، وثعلب (ت291 ه)، وابن درستويه (ت347ه)، وابن فارس (ت395 ه)، وأبي هلال العسكريّ (ت295ه)، وأبي البركات الأنباريّ (ت577ه)، ويأخذ برأي اللسانيين الغربيين أمثال بلومفيلد (Bloomfield) وفيرث (Firth) وأولمان (Ullmann) الذين ينكرون وقوع التّرادف التام، فلو سلّمنا بوجود التّرادف لوقعنا في مشكلاتٍ دلالية كثيرةٍ، لا سيّما ما اتّصل بتفسير القرآن الكريم.

يتركز البحث على بعضِ الأسئلة المركزيّة في مبحث الأفعال المزيدة، من مثل:

- هل يوجد ترادف في أبنية الأفعال المزيدة؟
- إلى أيّ حدّ تنطبق قاعدة كلّ زيادة في المبنى يؤدّي إلى زيادة في المبنى؟
- ما الأوزان الصرفيّة التي لم تنضبط في الأفعال المزيدة؟

تتجلّى أهمية البحث في إعادة قراءة للدرس الصرفيّ، ومحاولة رصدِ بعض المشكلات التي تعترض طريقه؛ للخروج بنتائج مقبولة. ويحاول أن يحقق الأهداف الآتية:

- تقديم رأي عن ظاهرة التّرادف وطبيعته.
- صنع موازنة بين كتابي الممتع في التّصريف وشرح الكافية في مبحث الأفعال المزيدة لإبداء بعض الملحوظات عن الترادف في الأبنية الصرفيّة في أفعال الزيادات.
- نقد مقولة ابن جنيّ (ت392هـ) في المبنى والمعنى بالاستشهاد بأمثلة صالحة تثبّت حجّة البحث.

يتوسّل البحث بالمنهج الوصفي النقديّ التحليليّ الذي يروم قراءة الدرس الصرفيّ في مبحث أفعال الزيادات، للخروج بنتائج مقبولة. وقد أفادَ من الدّراساتِ السّابقة المتّصلة بأفعال الزيادات، وإن لمْ تكنْ ثمّة دراسةٌ محدّدة قد رازت موضوع البحث وعالجته بمثل ما عالجه بحثنا، ولعلّ ذكر دراسة ياغي وغضية وياغي (2018) ودراسة عمايرة (2012) يكون مفيدًا، فدراسةُ ياغي قد أفضتْ إلى ردّ المعاني الدّلاليّة في الأفعال الصّرفيّة إلى معنى مركزيٍّ تحوم حوله المعاني الأخرى، وذلك بعد رجع النّظر فيها وحسن التأمّل، وكذلك فعلت دراسة عمايرة. ولعلّ البحثَ يضيف إلى الدّرس الصرفيّ في باب الأفعال المزيدة ما يكون مفيدًا مقبولًا.

1. من سمات العربيّة

يصدرُ البحثُ عن رؤيةٍ لسانيّة مفادها أنّ اللغةَ العربيّة تتسم بسماتٍ كثيرةٍ، ومن بين السمات أنها لغة مقتصِدة، ومعنى مقتصدة أنّها تنزع إلى التعبير عن المعاني المتعددة بأقلّ عدد من الوحدات اللسانية الممكنة. وليست العربية ببدعٍ من اللغاتِ الأخرى التي تنحو هذا النحو[4]. ويتّفق البحث مع رأي حسين ياغي ومن معه [5] في اقتصاديّة اللغة ونزعتها إلى التبسيط.

ومن صور اقتصادية اللغة العربيّة في مجال الصّرف أنها تعبّر عن المعاني المتعدّدة بأقلّ المباني الممكنة. والكلمةُ الفصل التي يُحتكم إليها في تحديد المعنى الدقيق هي السيّاق، ففي قوله تعالى ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ [النَّبَإ: 39]؛ وردت الصيغة الصرفية (مآبًا) على وزن صرفيّ محدد وهو (مَفْعَل)، وخليقٌ بالتنويه إلى أن صيغة (مَفْعل) يتنازعه غيرُ معنى صرفيّ؛ كاسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي. وفي الآية السابقة قد تعني الصيغة اسمَ المكان من آب، وقد تعني المصدر الميمي وهو الأوب أي الرجوع[6].

ولعلّ للعربية سمةً أخرى وهي أنها لغةٌ اشتقاقيّة، فتعمَدُ إلى أصول الفعلِ، وغالبًا ما تكون ثلاثيّة، فتصوغ منها مبانيَ متعددة دالّة على معانٍ جديدة، فالصوامت الثلاث (كَ تَ بَ) مع صوائتها (الفتحة بعد الكاف والتاء والباء) قد يشتقّ منها مبانٍ لها معانٍ كثيرة، مثل: (كاتِب = اسم الفاعل)، و(مَكْتوب = اسم المفعول) و(كِتابة = مصدر)، و(مكتبة = اسم مكان)، و(كِتاب = اسم)، و(كِتّيب= صيغة مبالغة)، و(كُتَيِّب= صيغة تصغير).

2. الأفعال المزيدة

إنّ الغالبَ على الفعل في اللغةِ العربيّةِ تَأَلُّفُه من ثلاثة أحرف، مثل: (ضرب)، و(سلم)، و(كسب). وقد يُزاد في الثلاثيّ المجرّد حرفٌ، مثل: (أسلم)، و(كسّر)، و(عاشَرَ)، أو حرفان، كمثل: (اشترك)، و(انفعل)، و(تضارَب)، و(تجمّعَ). وقد يزاد ثلاثة أحرف، مثل: (استقام). وخليقٌ بالذّكر أن الضّرْبَ الأول يسمّى الفعل المجرّد، أما الضّروب المتبقّية فتسمّى الأفعال المزيدة. ونلحظ أنّ الفعل المزيد إمّا أن يكون بحرف، وإما أن يكون بحرفين، وإما أن يكون بثلاثة أحرف.

وباستقراء البحثِ الأفعالَ المزيدةَ في غيرِ مصدرٍ ومرجع من مصادر العربيّة ومراجعها قديمًا وحديثًا، يمكن إثارةُ عدد من القضايا المتعلقة بها.

3. الترادف في اللغة

قد يكون من القدْحِ في منهجية البحث أن نقرّر في المقدّمة موقفنا من التّرادفِ (synonymy)، وهي نتيجة، ثمّ بعد ذلك نرجع إلى إثارةِ هذا السّؤال الذي ينشدُ للإجابة عنه أن يمرّ بمراحلَ من المقدّمات المفضية إلى نتيجةٍ قاطعة. غير أنّه يحسنُ

بنا أن نُوضِحَ موقفنا من التّرادف بشيءٍ من الإيجاز، فمن المقرّر المعروف أنّ قضيّة التّرادفِ كانت، وما تزال، مثارَ جَدلٍ بين العلماء والباحثين[7]؛ إذ إنّ الأصلَ في كلّ لغةٍ أن يوضعَ اللفظ الواحد لمعنى واحد، غيرَ أنّ أحوالًا قد تطرأ على اللغة تؤدّي إلى تعدّد الألفاظ لمعنى واحد[8]، فقد ذكر سيبويه (ت180هـ) في الكتاب "أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد... نحو ذهب وانطلق"[9]، وذكر السيوطي في المزهر رأي قطرب (ت206هـ) أنه "أوقعت العربُ اللفظتين على المعنى الواحد ليدلّوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلّوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيقُ عليهم في الخطاب والإطالة والإطناب"[10].

فسيبويه يقرّ بوجود الترادف، فلا يفرّق في كلامه السابق بين ذهب وانطلق، أما قطرب فيعلّل وقوع التّرادف بأن العرب يدلّلون به على اتّساع كلامهم، وكذلك الأصمعيّ الذي سأله الرشيد مسألة فأجاب عنها، فقال الرشيد له: "يا أصمعي، إن الغريب عندك لغير غريب. فقال: يا أمير المؤمنين، ألا أكونُ كذلك وقد حفظتُ للحجر سبعين اسمًا؟"[11]. غير أن أبا عليّ الفارسيّ قد أبان بإجادةٍ عن أمر التّرادف بالتّفريق بين الاسم والصّفة، ففي المزهر أنّ ابن خالويه قال: "أحفظ للسيف سبعين اسمًا" فردّ عليه الفارسيّ: "ما أحفظ له إلا اسمًا واحدًا وهو السيف"، ويبدو أنَّ ابنَ خالويهِ قد استغربَ هذا الردّ، فسأل الفارسيَّ: "فأين المهنّد والصارم وكذا وكذا؟" فقال الفارسيّ: "هذه صفات. وكأنّ الشيخ (يقصد ابن خالويه) لا يفرّق بين الاسم والصفة"[12]. ولعلّ إيضاح أبي عليّ الفارسيّ الفرق بين الاسم والصّفة حجرُ الأساس لفَهم هذه الظاهرة، فيمكن أن تكون أنظارُ بعضِ اللغويين القدماء قد صدرت عن أنّ الترادفَ في اللغة أمرٌ واقعٌ لا على سبيلِ المطابقة بين المفردات بل على سبيل المشابهة، مع تلمّس فرقٍ لطيفٍ دقيقٍ، وإلّا فقد يقع الناظر في تفسير القرآن الكريم مثلًا في مشكلاتٍ دلاليّة، فالقرآن الكريم، وهو أرفعُ نصٍّ فصيحٍ، يتوفّر على بلاغة بيانيّة مُعجزة، قد وظّف الألفاظ المترادفة توظيفًا دقيقًا، فإن سلّمنا بوجود التّرادفِ المتطابق في اللغة، كان من الممكن إحلالُ لفظةٍ مكانَ أخرى، "وظلالهما وإيحاءاتهما الدلالية واحدة"[13]، مع دلالتها على المعنى المراد. ولمّا كان هذا في القرآن

مستحيلًا سلّمنا بعدم وجود التّرادف في القرآن الكريم بصفةٍ خاصّةٍ، وفي اللغة العربيّة بصفةٍ عامّة، وفي اللغات الأخرى بصفةٍ أعمّ.

أمّا ما يتعلق بموضوع بحثنا، فقد بدت هذي المشكلةُ واضحةً؛ ففي كتاب سيبويه: "وقد يجيء فعلت وأفعلت في معنى واحدٍ مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلاً ونحوه؛ وذلك وعزت إليه وأوعزت إليه، وخبرت وأخبرت، وسميت وأسميت. وقد يجيئان مفترقين، مثل علمته وأعلمته، فعلمت: أدبت، وأعلمت: آذنت، وآذنت: أعلمت؛ وأذنت: النداء والتصويت بإعلانٍ. وبعض العرب يجري أذنت وآذنت مجرى سميت وأسميت" [14]، ويقول في موضع آخر: "وقد يشركه افتعلنا فتريد بهما معنى واحدا، وذلك قولهم: تضاربوا واضطربوا، وتقاتلوا واقتتلوا، وتجاوروا واجتوروا، وتلاقوا والتقوا"[15]، فسيبويه يقرّ أحيانًا بوجود اختلافٍ في الدّلالة بين الأبنية الصرفية (وقد يجيئان مفترقين)، والغالب في كلامه أنه لا يفرّق بين الأبنية الصرفية المتشابهة في الدلالة.

وفي الممتع في التّصريف أنّ (تفعّل) بمعنى (استفعل): "نحوَ تَنَجَّزَ حَوائجَه واستَنجَزَها"[16]، وفي شرح الرضيّ على الشافية أنَّ "تفعّل يكون بمعنى استفعل في معنيين مختصّين باستفعل: أحدهما الطلب، نحو: تنجّزته: أي استنجزته: أي طلبت نَجَازه: أي حضوره والوفاء به، والآخر الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو اسْتَعْظَمتهُ وتعظمته: أي اعتقدت فيه أنه عظيم، واستكبر وتكبَّر: أي اعتقد في نفسه أنها كبيرة"[17]، فالأستراباذي يساوي بين الصيغتين الصرفيتين (تفعّل) و(استفعل) في بعض دلالاتهما، وهي الاعتقاد، بل إنّ صيغة صرفية ثالثة قد ذكرها بالمعنى نفسه، وهي (أفعَلَ)، وقد ضرب المثال نفسه الذي ضربه قبَلُ، فقال: "ومنه (يقصد الجعل والتصيير) أعظمته: أي جعلته عظيمًا في اعتقادي، بمعنى استعظمته"[18].

الجدول 1: معاني الصيغ الصرفية

الصيغة الصرفية	أَفْعَلَ	تَفَعَّلَ	اسْتَفْعَلَ
المعنى الصرفيّ	الاعتقاد	الاعتقاد	الاعتقاد
مثال	أَعْظَمَ	تَعَظّمَ	اسْتَعْظَمَ

وفي الدرّ المصون للسّمين الحلبي في تفسير قوله تعالى ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القَصَص: 20]: "يأتمرون: أي يتآمرون بمعنى يتشاورون"[19]؛ إذ عدّ الصيغتين الصرفيتين (افتعل = يأتمرون) و(تفاعل = يتآمرون) بمعنى واحد. وذكر ابن عاشور في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [النِّسَاء: 40]: "يقال: ضاعف وَضَعَّف وأضْعَفَ، وهي بمعنى واحد على التحقيق عند أيمّة اللغة، مثل أبي علي الفارسي"[21، 22].

وبعد استقراء معاني الأفعال المزيدة في كلٍّ من كتاب الممتع في التّصريف لابن عصفور الإشبيليّ (ت669هـ) وكتاب شرح الرضيّ على شافية ابن الحاجب للرضيّ الأستراباذي (ت1039هـ) نجد أنّ أوزانًا صرفيّةً تتبادلُ فيما بينها في الدّلالة الواحدة، وهذه الأوزان هي:

الجدول 2: الأوزان الصرفية التي تتبادل فيما بينها في الدلالة الواحدة

الوزن الصرفي	المعنى	مثال	المصدر
أفعَلَ	بمعنى فعَل	أقلتُ البيع بمعنى قِلْته (غير أن الأستراباذي قد أدرك في تقدير الباحث التمايز الدلالي بين البنائين إذ قال: "وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة من معنى، ولو لم يكن إلا التأكيد")	الأستراباذي 91/1
فعّل	بمعنى فَعَلَ	زيّلته: زِلْته	الأستراباذي 94/1
فاعَلَ	بمعنى فعّل	ضاعفتُ الشيء: بمعنى ضعّفته	الأستراباذي 94/1
	بمعنى فَعَل	سافرت بمعنى سفرت ("ولا بد في سافرت من المبالغة")	الأستراباذي 99/1
افتعل	بمعنى تفاعل	اجتوروا بمعنى تجاوروا	ابن عصفور 193/1

	بمعنى تفعّل	ادّخل بمعنى تدخّل ادّلج بمعنى تدلّج	ابن عصفور 194/1
تفاعَلَ	بمعنى فَعَل بمعنى أفعَلَ	توانى بمعنى وني تخاطأ بمعنى أخطأ "قولهم بمعنى أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ مما لا جدوى له"	الأستراباذي 99/1 الأستراباذي 104/1
تفعّل	بمعنى استفعل	تنجّز بمعنى استنجز	الأستراباذي 106/1
استفعل	بمعنى تفعّل بمعنى فَعَلَ	استعظم بمعنى تعظّم استقرّ بمعنى قرّ	ابن عصفور 195/1 ابن عصفور 195/1 والأستراباذي 111/1

ونقدّرُ أنّ الرضيّ الأستراباذي قد تنبّه إلى الفروق الدلاليّة بين الأبنية الصرفيّة؛ إذ ذَكَرَ في أعقابِ أبنية كلٍّ من: أفعَل بمعنى فعّل، وفاعَلَ بمعنى فَعَل، واستفعل بمعنى فعَلَ، أنّ أحد البنائين يضفي على الآخر مبالغة، وهذا تعقيب ينسجمُ في تقدير الباحث مع نظرته إلى الترادف، فلو كانت الأبنية يشبه بعضُها بعضا في المعنى لكان هذا عبَثًا في اللغة وعبئًا زائدًا عليها.

ولن نماري أو نتزمّت إن رُمنا ملاحقة التباين الدّلالي بين الأبنية الصرفيّة التي قد تشابهت أو تقاربت؛ لأنّ الأصلَ في اللغة أن يوضع اللفظ الواحد لمعنى واحد كما سبقت الإشارةُ إلى ذلك. يقول الخطابي في بيان إعجاز القرآن: "لأن كل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها"[22]، وكذلك أقرّ القاضي البيضاويّ (ت685هـ) بانتفاء الترادف، إذ يقرّر أنّ التّرادف خلافُ الأصلِ[23].

ولابتغاءِ حلّ مرضٍ في هذه القضيّة ولالتماس الأعذار لمن ينتصرون للتّرادف نحترسُ من أنّ التّرادفَ قد يكونُ متقبّلا إذا كانت أسبابه ناشئة عن اختلافٍ في اللهجات، فإن كانت قبيلةٌ لها طريقةٌ في بناء الفعل على صيغة معيّنة، وجاءت قبيلة أخرى فبنت الفعل نفسه على صيغة معيّنة، فنحن نسلّم إذن بوجود هذا الضّرْبِ من التّرادفِ، فسيبويه قد أشارَ إلى ذلك إذ يقول ناقلًا عن الخليل: "وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت" [24]، كما يشير ابن درستويه إلى ذلك في تصحيح الفصيح وشرحه فيقول: "ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد، كما يظن كثير من النحويين واللغويين"[25].

4. مصطلح التعدية مقابل النقل

دَرَج النحاة على تسمية الهمزة التي تنقلُ الفعل اللازم إلى الفعل المتعدّي بهمزة التّعدية، وهي تسمية مقبولة؛ إذْ من طرقِ توسعة الجملة التي تتضمن فعلًا لازمًا أن نجعل لها مفعولًا به بوساطة الهمزة؛ فهذه العملية تسمى بالتعدية، والتعدية كما يقول الأستراباذي "أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان"[26]؛ فقولنا: (ذهب الغمّ عن قلبي) يتضمّن فعلا لازما (ذهب)، وفاعلا (الغمّ)، وبإدخال همزة التعدية إلى الفعل يتحوّل من فعل لازم مكتف بفاعل إلى فعل متعدّ بنفسه إلى مفعولٍ: (أذهبَ الله تعالى الغمّ عن قلبي).

يقول الرّائقي المالكي في فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: "اعلم أن العرب لا تزيد غالبا حرفا إلا للدلالة على معنى زائد لا يدل عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُه وأعْلَمْته على التعدية"[27]، لكنّ مصطلحَ التعدية في مبحث أفعال الزّيادات يبدو نابيًا، فعلى حين أنّ معاني الزيادات الأخرى تتّسم بفعالية دلالية، يظلّ معنى التعدية مصطلحًا أقرب إلى مباحث النّحو منه إلى مباحث الصّرف؛ فبنظرة عامّة في معاني الزّيادات في الأبنية الصّرفية الأخرى للأفعال المزيدة نجد أنّها تتسم بهذه السّمات الدلالية:

الجدول 3: السمات الدلالية لمعاني الزّيادات في الأبنية الصّرفية الأخرى للأفعال المزيدة

الجعل	الصيرورة	التّعريض	الاستحقاق	المطاوعة	التّظاهر
الطّلب	المبالغة	الاعتقاد	التسمية	السّلب	الدعاء
التكثير	التكلّف	التصرّف	الاتّخاذ	المشاركة	نفي الغريزة

وكان الصرفيّون أحيانا يطلقون على (التعدية) مصطلحاتٍ أخرى، مثل: (الجعل) و(التصيير) و(النقل)؛ يقول الأستراباذي: "فمعنى "أَذْهَبْتُ زَيْدًا" جعل زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذَهَبَ زيد، فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أي: الجعل والتصيير – كأذهبته"[28].

ومع أنّه قد يكون من الصّواب أن نتماشى مع المقولة الشهيرة (لا مُشاحّة في الاصطلاح) ما دام القصد واضحًا، فإنّنا نقترح استعمال بعض هذه المصطلحات بديلًا مناسبًا لمصطلح التعدية حتّى يتّسق الأمر؛ وحجّتنا في هذا الاقتراح أنّ معنى التّعدية ليست له فائدة دلاليّة، فقولُنا: (أذهبَ الله همّك) لا يعني مجرّد التعدية النحوية، بل يعني إلى جانبها معنى آخرَ وهو هنا الجعل أو التصيير: أي صيّره ذاهبًا عنك أو جعله كذلك.

ورجوعًا إلى قولِ الرائقي المنصرم: "اعلم أن العرب لا تزيد غالبا حرفا إلا للدلالة على معنى زائد لا يدل عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُه وأعْلَمْته على التعدية"[29] نجد أنه بعدما تناول معنى التعدية يقول: "والألف في ضَارَبْتُه وقَاتَلْتُه على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والسين في اسْتَغْفَرَ ربَّه على الطلب"[30]؛ فالمعنيان الآخران: الاشتراك، والطلب هما معنيانِ أدخلُ ما يكونان في الدّلالة.

5. قاعدة كلّ زيادة في المبنى تؤدّي إلى زيادة في المعنى

يذكُر الإمام جار الله الزمخشري (ت538هـ) في تفسيره لسورة الفاتحة: "ويقولون إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى (...) ومما طن على أذني من ملح العرب أنّهم يسمّون

مركبا من مراكبهم بالشقدف، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ أردت المحمل العراقي. فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى، فقال: هذا اسمه الشقنداف. فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمّى"[31]. تبدو هذه القاعدة صحيحة، فالزيادة في المبنى مؤدّية إلى زيادة في المعنى لا يدلّ عليه المبنى السابق؛ فقولنا: (فَتَح محمد باب المودّة بين الأقرباء) يختلف في دلالته عن قولنا: (فَتَّح محمد باب المودّة بين الأقرباء)، إذ إنّ البناء الصرفيّ (فعّل) يدلّ على معنى المبالغة والتكثير، وهذا البناء يزيد على بناء (فَعَل) في تكثير الفعل والمبالغة في تأديته.

ويبين ابن عطيّة (ت546هـ) في المحرر الوجيز عن الفرق بين بناءين صرفيين (فعل) و(افتعل) تطبيقيّا وذلك في تفسيره لقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البَقَرَة: 286] يقول: "والذي يظهر لي في هذا أن الحسنات هي مما يكسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه، والسيئات تكتسب ببناء المبالغة إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى ويتخطاه إليها، فيحسن في الآية مجيء التصريفين إحرازًا لهذا المعنى"[32]، وهذا التفريق يؤيّد قول الأستراباذي: "ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها؛ فلهذا قال الله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ﴾ أي: اجتهدت في الخير أوْ لا فإنه لا يضيع، ﴿وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي، وغير سيبويه لا يفرق بين كسب واكتسب"[33].

قد يبدو واضحًا أنّ هذي الفروقات بين المباني الصرفيّة نافيةٌ لقضيّة التّرادف، ويظهرُ أنّ لكلّ مبنى معنى مميّزًا لا يشاركه فيه أحدٌ، ودلالةً -وإن خفيتْ- فريدةً. لكنّ السّؤالَ المطلّ: هل هذه القاعدة مطّردة في المباني الصرفيّة جميعًا؟ فلو فحصنا بعضَ معاني الزّيادات وجدْنا أنّ المعنى الزائد عليها تنقصُ حروف مبانيه عنها:

- أفعلَ بمعنى فَعَلَ؛
- فَعَّل بمعنى فَعَلَ؛
- فاعَلَ بمعنى فَعَلَ؛
- تفاعلَ بمعنى فعَلَ؛

- تفاعلَ بمعنى أفْعَلَ؛
- استفعل بمعنى فَعَلَ؛
- استفعل بمعنى تفعّلَ.

فهذه الأمثلة تنقضُ القاعدَةَ، ويمكن أن نفسّر الأمر بما يأتي:

- أنّ هذه قاعدةٌ مطّردة، وأنّ ورود بعض الأمثلة التي تثبت خلافها قليلٌ وهو شاذّ لا يقاس عليه.
- أنّ هذه قاعدةٌ ليست بمطّردة، بدليل ورود مثل هذه الأمثلة وهي ليست قليلةً.

والبحث يستأنس في نفي اطّراد هذه القاعدة بما يذكره ابن هشام (ت761هـ) في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في معرض تناوله الفرق بين السين وسوف، يقول: "وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمُطّردٍ"[34]. وأوبة أخرى إلى معاني أفعال الزيادات نجدُ أنّها إما أن تكون الزيادة في المبنى تدلّ على الزيادة في المعنى وهو الأصل، وإما أن تكون الصيغتان متساويتين في الحروف، وإما أن يكون عدد حروف الصيغة الأولى أكثر من عدد حروف الصيغة المنقول إليها المعنى بقولهم (بمعنى كذا)

الجدول 4: الصيغة والمعنى

الصيغة	المعنى	زيادة	نقصان	تساوٍ
أفعل	فَعَل		-	
فعّل	فَعَل		-	
فعّل	أفعَل			=
فاعَلَ	فعّل			=
تفاعَل	أفعل		-	
تفعّل	استفعل	+		
استفعل	فَعَلَ		-	
استفعل	تفعّل		-	

ولعلّنا نخلص في نهاية هذه القضيّة إلى أنّ اطّراد القاعدةِ فيه نظرٌ، وأنّ ثمّة أمثلةً تنقضُها وتحتاج إلى رجعِ النظر فيها مرّة تلو مرّة للخروج بنتيجة مقبولة.

6. معانٍ صرفيّة لمْ تنضبط

إنّ اللغة قد تتماشى مع التطوّر الذي يصيبُ العالَم، وتنسرب إليها مفرداتٌ جديدة، لمْ تكن لتعرفَ في الماضي، "فللغة مرونتها وليونتها"[35]، فيوشك أن تتّفق كلمة اللغويين على أنّ اللغة تتطوّر[36]، وقد أشار دي سوسير (De Saussure) إلى ذلك؛ إذ يقول: "إن كلّ جزء من اللغة هو عُرضةٌ للتغيّر"[37]. ولعلّ بعض الصّرفيّين قد تنبّه إلى أنّ اللغةَ مهما تكن مضبوطة صوتا وصرفا ونحوا ودلالة، فإنّها تستعصي على الإحاطة بأسرارها وقواعدها، فثمّة ثلاثة أوزان صرفيّة وهي (أفْعَلَ) و(افتعَلَ) و(استفعل) ذكر الأستراباذي بعد حصر معانيها الممكنة أنّ ثمة أوزانًا فيها لم تنضبط[38]. ولعلّ هذا التعقيب على هذه الأوزان أن يكونَ فضاءً رحبًا للتأويل ورجع النظر في المعاني الصرفية ابتغاءَ رصد ما جدّ منها في لغتنا المعاصرة، فلمَ لا يكون الفعل (جامَل) في قولنا: (جاملَ المضيفُ ضيوفه) دالّا على التظاهر؟ وقد ورد في لسان العرب في مادّة (ج م ل): "وجامَل الرجلَ مُجامَلة: لم يُصْفِه الإخاءَ وماسَحَه بالجَمِيل"[39]، فليس معنى التظاهر داخلًا في معاني صيغة (فاعَلَ) في التّراث الصرفيّ العربيّ.

7. المشترك الصرفيّ

يردّد بعضُ الصرفيّين القدماءِ وبعض اللغويين المعاصرين[40] أنّ للفعل المزيد معنى يغلب عليه وبه يُشتهر، حتّى إنّ بعضًا من المعاصرين قد اشتكى من فكرة المشترك الصرفيّ، وأشار إلى أنّه خليقٌ بالوزن الواحدِ أن يكون له معنى واحد[41]؛ ف "أفعل يفيد الجعل وفعّل التكثير، وفاعل المبادأة، وتفاعل المشاركة، وتفعّل مطاوعة فعّل وانفعل مطاوعة فعَل، وافتعل بذل الجهد، واستفعل الطلب، وافعلّ اللون أو العيب، وافعالّ المبالغة في ذلك، وافعوعل مبالغة فعَل، وتفعلل مطاوعة فعلل"[42].

وتقول عمايرة في أثناء تعرّضها إلى صيغة (أفعل): "إن ما سبق ذكره عن معاني (أفعل) ليشكل تفرّعات يمكن رد بعضها إلى بعض، بهدف تجميع المتشابه وما يمكن إيجاد مشترك عام بينه وبين غيره" [43].

ومع وجاهةِ هذا الرّأي فإنّ الباحثَ يسجّل اعتراضًا عليه، فإنّه من الممكن أن يكون للبناء الصرفيّ الواحد معانٍ متعدّدة، ويُترك الفصل في تحديد المعنى الدقيق إلى السّياق، وهذا، وإن كان يغدو مشكلًا في بعض الأحايين، يشرعُ الأبواب للتأويلاتِ، فلا يُكتفى بقراءةٍ واحدةٍ ليس غير، وهذا يعكس غنى اللغة ورحابتها، وحتّى في المعنى الواحد، قدْ يُشرع باب السّبر لإدراك المعنى الدقيق فيه، فقدْ يكون من العسيرِ أن نتأمّل معنى عبارةٍ ومغزاها من غير الاستعانة بالسّياق، إذ ينهد بدورٍ لا يستهان به في تحديد المعنى الدّقيق للفعل المزيد؛ فالفعل (استكبرَ) مثلًا يدلّ على ثلاثة معانٍ ممكنة:

- الطّلب؛
- التكلّف؛
- المبالغة.

قال تعالى في فرعون وجنوده ﴿وَٱسۡتَكۡبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ إِلَيۡنَا لَا يُرۡجَعُونَ﴾ [القَصَص: 39]: انصرف الفعل استكبر إلى المعاني الآتية:

- طَلَب فرعون من شعبه أن يكون كبيرًا عليهم، وفيه وجه؛
- إعمال كلّ حيلةٍ حتّى تستقيم له الأمور ويحظى بالرياسة، وفيه وجه؛
- فيه مبالغة في الكِبْر، وله وجه أيضًا؛
- بمعنى تكبّر (التكلّف)، وفيه وجه أيضًا[44].

ونجد أنّ معنى الفعل (يستضعف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلَ أَهۡلَهَا شِيَعٗا يَسۡتَضۡعِفُ طَآئِفَةٗ مِّنۡهُمۡ يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [القَصَص: 4] انصرف إلى المعاني الآتية:

- إما أن فرعون وجدهم ضعفاء، فحمل عليهم وشدّد على معيشتهم، وضيّق الخناق عليهم؛
- وإما أنه طلب إليهم أن يكونوا ضعفاء، وليس له وجه؛

- وإما أنه طلب هذا الفعل بكلّ وسيلةٍ وعالج في سبيل تحقيقه كلّ حيلة حتى استقام له الأمر، وفيه وجه.

- خاتمة

بعد هذا التطواف في معاني الزّيادات يحسن أن نجمل الأمر بما يأتي:

- للغة مبادئ عديدة، لعلّ أهمها مبدأ الاقتصاد اللغويّ.
- لا يوجد ترادفٌ في اللغة، والأمر ينطبق على مبحث الأفعال المزيدة.
- ثمّة معانٍ صرفيّة لم تنضبط.
- المشترك الصرفيّ ماثلٌ في مبحث الأفعال المزيدة، ولا يضير الوزن الصرفيّ أن يتنازعه كذا معنى ما دام السّياق فيصلًا في تحديد المعنى المراد.
- نفي اطّراد قاعدة كلّ زيادة في المبنى يؤدّي إلى زيادة في المعنى.

- الإحالات والهوامش

[1] بيير غيرو، علم الدلالة، تر: منذر عياشي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1988، ص 108.

[2] لا نماري إن ذهبنا بشيءٍ من الحذر إلى أنّ السياقَ نفسه قد لا يحلّ إشكالية المعنى؛ فلعلّ الحديث النبويّ المشهور: "لا يُصَلِّيَنَّ أحَدٌ العَصْرَ إلَّا في بَنِي قُرَيْظَةَ" (البخاري: 4119) مثالٌ بادٍ على ذلك، إذ انقسمت أفهام متلقّي الحديث النبوي قسمين:

- قسمٍ أخذ بحرفيّة النصّ ولم يصلّ حتى وصلَ إلى حيثُ قال النبي الكريم ﷺ.

- قسمٍ أخذ بمعنى النصّ، وصلّى العصر حيثُ دنا وقتها.

ولم يُذكرْ أنّ النبي الكريم ﷺ قد خطّأ أحد الفريقين: "فَذُكِرَ ذلكَ للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَلَمْ يُعَنِّفْ واحِدًا منهمْ" (البخاري: 4119): انظر: البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2002.

[3] E. Selkirk,The Syntax of words, MA: MIT press, Cambridge,1982.

[4] فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الجيزة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 2001، ص 31.

[5] حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، 2018، ع7، ص220-270.

[6] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص55.

[7] Ali, Sahar Faiq, Synonymy in English and Arabic-A contrastive Study, Journal of Education and Science, 2007, 14 (3), pp1-14.

[8] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط6، 2009، ص309.

[9] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ص24.

[10] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1998، ص315.

[11] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطبّاع، دار المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص47.

[12] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 405.

[13] حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، 2018، ع7، ص220-270.

[14] سيبويه، الكتاب، ج4، ص62.

[15] المرجع نفسه، ص69.

[16] ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987، ج1، ص184-185.

[17] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ج1، ص106.

[18] المرجع نفسه، ص 86.

[19] السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت، ص661.

[20] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج5، ص56.

[21] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص: 91-99-111.

[22] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1976، ص29.

[23] البيضاوي، منهاج الوصول إلى علم الأصول. تح: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008، ص 85.

[24] سيبويه، الكتاب، ج4، ص61.

[25] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1998، ص70.

[26] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص86.

[27] الرائقي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية،1417هـ/1418هـ، ع105 وَع106، ص237.

[28] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص86.

[29] الرائقي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ع105 وَع106، ص237.

[30] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[31] الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009، ج1، ص 26.

[32] ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 2001، ص393.

[33] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1 ، ص110.

[34] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964، ج1، ص148.

[35] حنان عمايرة، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 2021، مج20، ع2، ص305.

[36] عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985، ص 18.

[37] Saussure, F., Course in general Linguistics, Philosophical Library, New York, 1959, p140.

[38] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص:92-110-112.

[39] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، 1414هـ، ج11، ص127.

[40] ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف. وَ: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب.

[41] حنان عمايرة، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية. وَ: حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية.

[41] حسين ياغي ومحمد يونس غضية وحسام ياغي، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، ص 223.

[42] المرجع نفسه، ص 220.

[43] حنان عمايرة، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ص 300-301.

[44] الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002، ص 258.

- قائمة المصادروالمراجع

* المراجع باللغة العربية

1. ابن درستويه (أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد - ت347هـ)، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1998.
2. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
3. ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن - ت669هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987، الجزء الأول.
4. ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب ت546هـ)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
5. ابن فارس (أحمد - ت395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، دار المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
6. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين - ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، 1414هـ، الجزء الحادي عشر.
7. ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف - ت716هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1964، الجزء الأول.
8. الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن- ت1039هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، الجزء الأول.

9. البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل - ت256هـ)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
10. البيضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر - ت685هـ)، منهاج الوصول إلى علم الأصول. تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
11. الثعالبي (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل - ت429هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
12. الخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم - 388هـ)، بيان إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1976.
13. الرائقي، (حمد بن محمد - ت1250هـ)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية،1417هـ/1418هـ، العددان مئة وخمسة ومئة وستة.
14. الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر - ت538هـ)، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، 2009، الجزء الأول.
15. السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ت756هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، دون تاريخ.
16. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر - ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
17. السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين - ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1998.

18. شاهين (عبد الصبور)، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1985.
19. عبد التواب (رمضان)، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة السادسة، 2009.
20. عمايرة (حنان)، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 2021، المجلد العشرون، العدد الثاني.
21. غيرو (بيير)، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1988.
22. قباوة (فخر الدين)، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الجيزة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى، 2001.
23. ياغي (حسين) وغضية (محمد يونس) وياغي (حسام)، منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجًا، مجلة اللسانيات العربية، 2018، العدد السابع.

*** المراجع باللغة الأجنبية**

24. Saussure, F., Course in general Linguistics, Philosophical Library, New York, 1959.
25. Sahar, Ali Faiq., Synonymy in English and Arabic-A contrastive Study, Journal of Education and Science, 2007, 14(3).
26. Selkirk, Elizabeth O., The syntax of words, Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1982.